مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧١/٦/١٠

الدستور يحدد حالات الحرمان من الحقوق السياسية

منح المجالس الشعبية حق فرض الضرائب المحلية لتنفيذ مشروعاتها

المناصب القيادية بالانتخاب ولفترة واحدة

ناقشت لجنة نظام الحكم امس تقريراعن علاقة الاتحاد الاشتراكى بسلطةالدولة ووضعه فى الدستور ، وطالب التقرير بانيحدد الدستور حالات الحرمان من الحقوق السياسية ، وان الانضمام الى الاتحادالاشتراكى حق دستورى للمواطن ، وان ينص الدستور على ان رئيس الجمهوريةهو رئيس الاتحاد تحقيقا للثبات والتوافق فى النظام السياسى والدستورى للدولة .

١٥٤٣٢

وبحثت لجنة الادارة المحلية والقوانين الاساسية المتفرعة من اللجنة التحضيرية للدستور مقترحات تلقتها من السيد حمدى عاشور وزير الادارة المحلية يطالب فيها بأن ينص فى الدستور على حق المجالس الشعبية فى فرض الرسوم المحلية لمواجهة الخدمات وتنفيذ المشروعات ذات الطابع المحلى ، وحق هذه المجالس فى اعداد ميزانياتها مع تحريرها من القواعد المالية فى الدولة .

وطالبت الجماهير بانشاء نيابة للافراد تتحرك عند الاعتداء على أمن المواطنين، وان الاعتقالات والسجن وتحديد الاقامة يجب ان تكون بأحكام من القضاء . وقد تمت المناقشات أمس على النحو التالى :

فى لجنة نظام الحكم

استمعت لجنة نظام الحكم فى اجتماعها أمس برياسة المستشار بدوى حمودة رئيس المحكمة العليا الى التقرير الذى اعده الدكتور جمال العطيفى مقرر اللجنة عن علاقة الاتحاد الاشتراكى بسلطة الدولة ووضعه فى الدستور ، وجاء فيه ان دستور مارس ١٩٦٤ لم يتضمن اى بيان لاختصاصات الاتحاد او طريقة تكوينه ، وان الاتحاد كان يستقل بوضع نظامه الاساسى .

وتناول التقرير تحليل طبيعة الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى جماهيرى واسع يختلف عن الحزب ، وان الانضمام اليه يجب ان يكون اختياريا ولكل المواطنين ، كما ان الاتحاد قوة سياسية تقود الجماهير وتوجه العمل الوطنى ، وهو يباشر رقابة اجتماعية على سلطة الدولة ولكنه لا يحل محلها ولا يباشر اختصاصها ، ومن ثم فان اختصاصات الاتحاد سياسية وليست دستورية ولا يجوز له ان يتدخل مباشرة فى سلطة الدولة .

وانتقل الدكتور العطيفى فى تقريره الى ان الاتحاد لم ينشىء الجهاز السياسى الذى اشار اليه الميثاق وبيان ٣٠ مارس ، اما تشكيل جهاز خفى وهو ما كان يطلق عليه الجهاز الطليعى او التنظيم السرى ، فانه كان يفتقر الى المقومات الحقيقية لتنظيم طليعى يقوم بدور الحزب القائد ، وتتحقق فيه الوحدة الفكرية والتجانس الطبقى ، كما ان « خفاءه » قد حوله الى سلطة مستترة لا تتفاعل مع الجماهير مما سهل انحراف بعض اعضائه .

واشار الى ان الاتحاد الاشتراكى كان يقوم بوظيفة دستورية تخرج عن طبيعته، وكان من حق قياداته ان تمنح العضوية العاملة او تمنعها عمن تشاء ، وتحولت ديمقراطية الشعب العامل فى التطبيق الى نوع من احتكار السلطة ، بل واصبح مصير عضو مجلس الشعب المنتخب مرتهنا بما يقرره جهاز خفى بالاتحاد الاشتراكى، وان قيام هذا الاتحاد بدوره الجماهيرى قد انعدم نتيجة اعتماده مباشرة على سلطة الدولة .

وخلص التقرير الى انه يجب ان ينص فى الدستور على ان الانضمام للاتحاد الاشتراكى حق دستورى للمواطن ، وان عضويته يجب ان تكون مكفولة له ، وان الدستور نفسه يجب ان يحدد حالات الحرمان من الحقوق السياسية وضماناتها

كما يجب ان ينص فى الدستور على ان يلتزم الاتحاد الاشتراكى فى قانونه المبدأ الديمقراطى القائم على الانتخاب ، وان الجهاز السياسى يجب أن يباشر دوره السياسى علانية، وليست له علاقة دستورية بسلطة الدولة الا من خلال الاتحاد ، على ان يكون رئيس الجمهورية هو رئيس الاتحاد الاشتراكى .

كما ناقشت اللجنة ٣ مذكرات فى الموضوع نفسه مقدمة من الدكتور محمد فؤاد مهنا والدكتور ابراهيم درويش والسيد محمد ابو الفضل الجيزاوى .

لجنة الادارة المحلية

كتب فؤاد سعد :

اقترحت هيئة مكتب لجنة الادارة المحلية والقوانين الاساسية فى تقرير لها ان ينص فى الدستور على ان تشكيل المجالس المحلية يتم عن طريق الانتخاب المباشر ، وان ينص فيه على حق كل مجلس فى انتخاب رئيسة ونوابه من بين اعضائه ، وتدعيم اختصاصات المجالس المحلية عن طريق النص على حق المجالس الشعبية فى فرض الضرائب واصدار اللوائح التنفيذية، وعلى دور محدد للمجالس المحلية فى رسم خطط التنمية والخدمات .

وطالبت بالنص فى الدستور على الاسس التى تحكم الوصاية الادارية على المجالس المحلية ، وتصر رقابة الوزارات المركزية على ما يتصل بالسياسة العليا ، وبسط رقابة المجلس الشعبى فى المحافظة على المجالس المحلية .

واقترحت اللجنة ان يترك الباب مفتوحا لانشاء وحدات ادارية ذات شخصية اعتبارية مثل تجميع المحافظات فى اقاليم، او انشاء وحدات على مستوى المركز لجميع القرى الواقعة فى نطاقها ، أو تقسيم المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية الى احياء يعامل كل منها معاملة المدينة من حيث الموارد والاختصاصات .

وطالبت اللجنة بوضع قوانين مستقلة تنظم الشئون المحلية للعواصم الكبرى والمحافظات التى تحيط بها اعتبارات خاصة طبقا للاتجاه العالمى ، وان يتضمن الدستور نصا على ذلك .

مؤتمر طنطا

طنطا ـ من ابراهيم طنطاوى وعبد المجيد الشوادفى

شهد السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب المؤتمر الذى عقد فى طنطا وحضره السادة محمد على بشير محافظ الغربية وابراهيم سالم الامين المؤقت للاتحاد الاشتراكى وحسن طلبة وكيل مجلس الشعب وعبد الفتاح عزام رئيس لجنة المقترحات .

وطالب رجال الدين الاسلامى بان ينص الدستور على ان يكون الدين الرسمى للدولة هو الاسلام ، وانضم القمص لوقا اسكندر وكيل مطرانية الاقباط فى الغربية الى رجال الدين الاسلامى فى هذا الطلب وقال انه لن يضار المسيحيون فى هذا الوطن اذا نص الدستور على ان دين الدولة هو الاسلام ، فتعاليم الاسلام سمحة ، وقد امر رسول الاسلام بالتعاطف مع المسيحيين عامة ومع اقباط مصر خاصة.

وطالب السيد بهى الدين ربيع رئيس النيابة بان ينص فى الدستور على حرية الصحافة والنشر واطلاق العنان للقلم فى حدود القانون ، فالصحافة الحرة هى التى تلقى الاضواء على ما يرتكب ضد جماهير الشعب اذ ان حرية الفكر هى القوة المحركة للتقدم والعلم والتكنولوجيا .

وطالب رجال القضاء بانشاء سلطة قضائية مستقلة يكون لها حق الرقابة على تصرفات السلطة العامة ، وتأكيد حق القضاء فى الغاء اى قانون ينطوى على تقييد الحريات ، والا ينص فى اى قانون على ان احكامه غير قابلة للطعن .

فى شبين الكوم

وفى شبين الكوم عقد مؤتمر شعبى كبير رأسه السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب وحضره السادة مراد يونس محافظ المنوفية بالنيابة والدكتور هاشم نصار الامين المؤقت للاتحاد الاشتراكى وعزت محمد على الامين المساعد وكمال الشاذلى رئيس المجموعة الاقليمية لمجلس الشعب بالمحافظة .

ووجه السيد حافظ بدوى كلمة تحية

الى المواطنين بالمنوفيـــة ، وفتح باب المناقشة فطالبت الجمـاهير بمحاسـبة المستغلين على الثروات التى جمعوها من اموال الشعب ، وتحديد مكافاة عضو مجلس الشعب بـ ٤٠ جنيها فى الشهر ومنح المراة نسبة ١٠ ٪ فى المجـالس الشعبية ، والا تتقاضى القيادات السياسية اى اجر حتى لا يكون الهدف من القيادة السياسية هو الاثراء وليس الخدمة الوطنية

فى مؤتمر دمياط

دمياط ـ من لبيب السباعى :

عقدت المجموعة الثالثة للدستور امس مؤتمرا فى دمياط برياسة السيد مصطفى كامل مراد وكيل مجلس الشعب ، شهده أعضاء المجموعة الاقليمية وممثلو النقابات والهيئات العمالية والمنظمات النسائية .

وطالبت الجماهير بضرورة حل مجلس الشعب الحالى واجراء انتخابات جـديدة لتشكيل مجلس جديد استكمالا لقرار رئيس الجمهورية باعادة الانتخابات فى جميـع التنظيمات والنقابات .

كما طالبت الجماهير بوضع ضمانات فى الدستور تكفل عدم تغيير القوانين باستمرار ، وكفالة الحريات العامة وانشاء أجهـزة متخصصة لمتابعة توفير الحريات الاساسية للافراد ، وانشاء نيابة لحماية الافراد من التعسف .

وطالب الشعب بان تكون جميع المناصب القيادية بالانتخاب ولفترة واحدة ، وان تكون جميع القرارات خاضعة للقضاء ، وان تحدد مسئولية العمل السياسى وخاصة فى اللجنتين المركزية والتنفيذية فى اتخاذ القرارات التى تكون فى حكم القانون ، بحيث لا يكون ازدواج بين تشريع يصدره مجلس الشعب وعمل التنظيم السياسى .

فى مؤتمر الفيوم

الفيوم ـ من محمود سامى

عقد أعضاء المجموعة الثانية للدستور لقاء أمس بالمواطنين فى الفيوم فى شكل مؤتمر تولى رياسته السادة مختار هانى والدكتور فاروق جرانه ورفعت بطـل ، وحضره الدكتور جابر جاد عبد الرحمن مدير جامعة القاهرة والامين العام للاتحاد الاشتراكى بالفيوم واللواء محمد سـعبد حجازى المحافظ بالنيابة .

واستمع أعضاء المجموعة الى مطالب جماهير وتصورهم عن شكل الدسـتور الدائم ، فطالبت بان ينص فى الدستور على أن الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس خيانة وطنية يعاقب مرتكبها بالاعدام رميا بالرصاص ، ومنح المراة حقوقها ، والا يعاقب أى فرد بسبب أفكاره الحرة .

وطالبت الجماهير بان ينص فى الدستور على ان التعليم حق للجميـع فى مختلف مراحله ، وان العلاج مجـانى فى اطار التأمين الصحى للقضاء على الاقطاع الطبى ، والا يجمع الفرد بين تنظيمات الاتحـاد الاشتراكى وعضوية مجلس الشعب ، والا تعدل اية مادة فى الدستور الا باستفتاء شعبى [ ]